سياسة الوفاق

— ١ —

نظلم الانكليز إذا نحن لم نعترف بالتحسين المادي والاداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال[1]. ونظلم أنفسنا جداً إذا نحن اعترفنا بأن الانكليز من سنة ١٨٨٧ قد عملوا في البلاد عملاً يدل على أن لهذا الاحتلال آخراً ينتهي اليه . أو ان للوعود التي وعدوها يوم دخولهم مصر وتكررت بعد ذلك في مواطن شتى محلاً من التصديق في نفس المصري الذي يحب الحق كما يحب بلاده .

تلك هي الحقيقة الناصعة التي أصبح الناس في مصر على اختلاف طبقاتهم يشعرون بها شعوراً قد يؤذي الانكليز ولكن مصدره مع الأسف هو من أيديهم التي تبطش بالتعليم العام قاعدة التمدن والارتقاء . ومن مخالفة أعمالهم في الادارة المصرية لتصريحاتهم في المناقشات البرلمانية وخطب رجالهم في المواطن السياسية .

كلما جرحت الانكليز هذه الحقيقة الحرة حنقوا علينا، وأنحوا علينا بصفات السوء ، يرموننا مرة بالانحطاط في العقل عن مراتب الانسان، ومرة بالتعصب الديني، وثالثة بنكران الجميل . ولكنا مع ذلك يكفينا منهم أنهم يعترفون أننا في كل مدة الاحتلال لم نتقدم خطوة جدّية في طريق الدستور ، وأنهم على مدنيتهم المصفاة لم يغيروا شكل الحكومة الاستبدادية إلى خديوية مقيدة تعطي للرأي شبهاً من حكومات القرن العشرين . بل لا تزال اوتوقراطية مطلقة، الأمير فيها مطلق فيما له من السلطة ، والمعتمد البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقاً فيما سلطتهم عليه القوة من الادارات المصرية . والأمة أمام هاتين السلطتين المطلقتين سلطة الخديوية الشرعية ، وسلطة الاحتلال الفعلية ، تجري بها الأقدار يوماً إلى اليأس ويوماً إلى الرجاء .

إن الأمة أمام الجهل التام بمقاصد الانكليز بها لا تستطيع أن تجعل قاعدة معاملتهم

(١) نشرت في العدد ٤٠١ من الجريدة في ٢ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « الغرض من سياسة الوفاق »

الصراحة التامة . بل جرّب الانكليز أنها في قلق مستمر ليس سببه (كما قال اللورد ملنر وكرّره اللورد كرومر في مواطن شتى) تعصباً ولا نشوزاً عن المدنية الغربية وعدم استعداد لها . بل سببه ان الانكليز لم تكن أعمالهم من شأنها أن تقنع الأمة بأن غرضهم من الاحتلال ترقيتها ، بل على نقيض ذلك . فإن غطرستهم وعسفهم في الادارة ووقوفهم بالتعليم عند حد معين ، كل ذلك ينم عن مقصد آخر غير المقصد الذي يصرحون به الذي هو تنظيم البلاد وتقوية حكومتها على النمط الحديث ، أي جعلها حكومة دستورية ليأمنوا على مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق ، وليوطدوا فيها دعائم تجارتهم التي تزيد يوماً فيوماً . ذلك المقصد الذي تنم عليه أعمال الانكليز هو امتلاك مصر ، وجعلها مستعمرة انكليزية .

لئن قلق المصريون من ادارة بلادهم بيد الانكليز فلقد قلقوا قبل ذلك من اداراتها بيد الأتراك . وما كانت جاذبيتهم نحو الأتراك في حادثة العقبة بأكثر وضوحاً من جاذبيتهم نحو الفرنسويين في حادثة فشودة . فمن الجهل بالفكر العام المصري أن يقال بأن ميلهم إلى الترك سببه التعصب الديني . كما أن من الظلم البين نسبة المصريين إلى الانحطاط في العقل عن مراتب العقول البشرية . ولكنا نظن — وهو أقرب إلى الصواب — أن لساسة الانكليز مصلحة في كتمان الحق الذي يعلمونه والجهر بنقيضه .

وأن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه ، ولكنهم مع ذلك لايستطيعون الرضى عن حالتهم السياسية الحاضرة إلاّ إذا أخذ سموّه في أسباب اشراك الأمة وإياه في الحكم على صورة تجعل مجموع الأمة حاكماً ومحكوماً لا سيداً وعبداً . ولقد كان عدد قليل من المصريين يظنون أن الاحتلال بعد أن فرغ من تأييد العرش الخديوي بقي عندنا لمحاربة الاستبداد الذي كان ينسب للعائلة المالكة وحكومتها . ولكن التجارب قد أبانت لنا أن الانكليز ما حاربوا الأمير إلاّ ليأخذا منه الأمة ، ويضيعوا سلطانه عليها ، ويمحوا من نفسها التعلق به ليستأثروا بالأمر دون غيرهم . فكانت الأمة في نظرهم كمية لا تعقل مصيرها دائماً لا لنفسها بل لمن غلب . على هذه الفكرة بنيت جميع المشاكل التي قامت بين سموّ أفندينا عباس باشا الثاني وبين الادارة الانكليزية في سني ١٨٩٢ و١٨٩٣ و ١٨٩٤ وانتهت بتغلب السلطة الفعلية التي بقيت كذلك متغلبة متداخلة في عظائم الأمور ودقائقها الى العام الأسبق إذ رأت انكلترا أنها فشلت في فكرة كسب الأمة ، وان ادارتها لمصر محوطة بالقلاقل والانتقادات من كل جانب بسبب سياسة الخلاف بين معتمدها وبين سموّ الأمير ، فعمدت إلى تغيير وجه السياسة أو شكلها لا لبها ، ما أرادت تغيير الحكومة من استبدادية مطلقة إلى خديوية مقيدة . كلاّ . بل أرادت إبقاء النظام الاستبدادي على ما هو عليه ، وان تشرك معها سموّ الأمير في الأعمال

حتى يرضى مموّه على فكرة انه متى رضي لا يبقى في البلد من ينتقد أعمالها ، ولا من يطالب بالدستور . وهذه أكبر مسبة تستطيع الادارة الانكليزية أن ترمي بها الأمة المصرية التي ظنتها لا تقدّر إلاّ الحكم الشخصي ولا تفهم من الحكومة إلاّ شخص الأمير ؟

لا يجهل الانكليز انه يوجد الآن في مصر من أبنائها — وعددهم لحسن الطالع كثير جدًّا — من لا تسحر قلوبهم المراكز العالية ، ولا يعرفون لسعادة بلادهم إلاّ طريقاً واحداً هو طريق الدستور ، وإن هؤلاء لا يمكنهم أن يكفوا عن السعي بجميع الوسائل السلمية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة سواء اتفقت السلطتان أو اختلفتا ، وسواء رضي مموّه أفندينا عن الاحتلال أو لم يرض عنه — ولكن الانكليز مع علمهم هذا لم يشرعوا سياسة الوفاق عبثاً . بل شرعوها لتقف الهيئة المصرية أمام السلطتين معاً ، تطالبهما بالدستور ، وتنتقد منهما كل إبطاء فيه ، وتنكر عليهما كل عمل لا ترى فيه مصلحة الأمة . فيتذرّع الانكليز بذلك إلى أن يدّعوا علينا دعوى جديدة هي أن الوطنيين المصريين يحملون على مليكهم كما يحملون على الانكليز ، كما اتّهمنا به جريدة الدايلي تلغراف التي نشرنا مقالها يوم الاثنين الفائت .

سيدّعي الانكليز علينا هذه الدعوى ليقولوا بأن الاحتلال قد رجع اليه غرضه الأولى وهو تأييد العرش الخديوي . نعم سيدّعون ذلك وما أكثر دعاويهم علينا السابقات . ولكننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين جميعاً يحبون مليكهم ويؤيدونه ولكن بصفته أميراً ميالاً للدستور كما وصف مموّه نفسه بذلك وهو أصدق واصف .

نسوق كل هذا القول تعليقاً على ما ترجف به الصحف الانكليزية ضد الحركة الوطنية وما ترحب به من سياسة الوفاق . ويجمل بنا في هذا العدد أن نقارن بين سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج كل منهما وما يجب على الأمة تلقاء ذلك الوفاق المتوقع . وموعدنا بذلك الأعداد التالية .

— ٢ —

أساس النجاح في معاملة الرجل للرجل هي الثقة المتبادلة بين الطرفين [١] . وان هذه الثقة يستحيل وجودها بين اثنين جهل كلاهما او أحدهما مقصد الآخر منه . وان الرابطة الوثيقة الدائمة بين شريكين هي الرابطة المؤسسة على منفعة محددة ظاهرة متبادلة لا غبن فيها على أحد الطرفين ، ولا رياء يدخلها من الفريقين .

يتألم الانكليز إذا رأوا أنفسهم كلما أطالوا المكث ازدادت كراهة الشعب المصري لهم . ويزيد ألمهم كلما قارنوا بين ثروة مصر قبل الاحتلال وثروتها بعده، وظنوا أو اقتنعوا بأنهم هم دون غيرهم أسباب تلك الثروة، تساءلوا بنوع من الحيرة « علامَ يكرهنا المصريون ونحن قد دفقنا عليهم ينابيع الثروة ، ونشرنا راية الأمن والسلام ، وكيف أن البيت المالك يكرهنا أيضاً ونحن الذين صُنّا دعائمه من العواصف التي كادت تذهب به سنة ١٨٨٢ (كما تقول به الديلي تلغراف في مقالها الأخير) . ولكن الكاتب الكبير اللورد ملنر قد أجاب في كتابه على تلك الأسئلة بمقالة بعيدة عن الحق ربما صحّ بعض ما فيها على بعض الأفاكين من الموظفين الذين يتخذون آراءهم السياسية تجارة يكسبون بها علوّ المناصب وأمثالهم مع ذلك كثيرون في جميع أمم العالم . ولكنها إذا صدقت على هؤلاء لا يمكن أن تصدق على بقية الموظفين الأشراف، ولا على عامة الشعب المصري ، حتى يصح أن تكون جواباً على سؤال الانكليز : لماذا لا يحبوننا .

قال اللورد ملنر : إن الأمة حين ترى الأمير والكبراء يعادوننا لا تجد بدًّا من اتباع هذه الفكرة التي لا تخلو من الحصافة :

« إنا إذا لم نتخذ معارضة الانكليز شعاراً لنا صرنا متهمين ما دام الانكليز في »
« بلادنا . فاذا أخلوها وقعنا تحت أشد العقاب . فاما اذا ظهرنا أضداداً لهم بقينا في الحال »
« الحاضرة مرضيًّا علينا من الحكومة الوطنية من غير أن نخسر شيئاً مهما تقلبت الظروف »
« لانه بديهي أن الانكليز إذا بقوا في مصر لا يفكرون في الأضرار بنا . واذا خرجوا من »
« مصر تحدينا نحن تحدياً مقيداً، بأننا كنا وهم بين ظهرانينا تابعين لحزب المعارضة الوطنية »

---

(١) نشرت في العدد ٤٠٢ من الجريدة الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الوفاق »

هذا ما يقوله عنا اللورد ملنر ويقبله الانكليز بكل سرور لأنه يلائم جدًّا ما في نفوسهم، ويفسر لهم النظرية التي يدعون أن حلها قد أشكل ، وهي ما سبب هذا الجفاء بين المصريين والانكليز . ولكن لورد ملنر لم يغفل أمر الاعتراف بأن الانكليزي هو في ذاته وتصرفه الشخصي غير محبوب ، كما أن التخالف بين الانكليز وبين المصريين واللغة والدين مدعاة أيضاً لبعض الجفاء ، إلاّ انه جعل نفاق المصريين هو السبب الأكبر في الظهور للانكليز بالمباغضة والمشاغبة .

ليس الأمر كما فهم اللورد ملنر، أو كما أراد أن يفهم، ولكن عمل الانكليز في مصر خصوصاً من الوجهة التعلمية، وترويج أمر الشركات الانكليزية على المصرية، والنظر الى كل ما يسمى مصريًّا بعين التوجس . كل ذلك جعل المصريين يعتقدون بحق أن الاحتلال غير موقت ، كما وعد به الانكليز، نخافوا من نتائج تدبيرهم، وانعدمت ثقة المصريين بهم فلم ينجحوا في معاملتهم، وانبهمت على المصريين طبيعة الرابطة التي تربط مصر بانكلترا هل هي رابطة بين طامع ومطموع فيه ، أو بين مالك ومملوك ، أم هي رابطة بين منتفعين من سليقة واحدة . يستفيد الانكليز من هذه الرابطة رواج تجارتهم في مصر، ومحافظتهم على ترعة السويس التي هي مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق . وان ذلك لا يكون الاّ إذا ساعد الانكليز في اصلاح الحكومة المصرية حتى تصير قوية جدًّا تضمن لها هذه المصالح . وتستفيد الأمة المصرية من ذلك نعمة الدستور (لأنه لا حكومة قوية الاّ بالدستور)، وتستفيد أيضاً صداقة انكلترا التي لا يستهان بها، فتصبح خديوية مقيدة، الحكم فيها للأمة، والملك للأمير التابع لسيادة الباب العالي .

وقف المصريون وقفة الحائر في تحديد طبيعة تلك الرابطة وقد رأوا أن أعمال الانكليز تفيد أنها رابطة من النوع الأول وأن وعود الانكليز ليست إلاّ لكسب الوقت وانتهاز الفرص والظروف المناسبة للبقاء في مصر الى الأبد — وأما وعود الانكليز وتصريحاتهم فإنها تفيد صراحةً أن الرابطة بين مصر وبين انكلترا هي من النوع الثاني .

أمام هذا الشك الذي سببه الخلف بين القول والعمل ، خاف هذا الشعب الضعيف على استقلاله من تلك القوة العاقلة القاهرة ، وظهرت علامات هذا الخوف على وجه الموظف في وظيفته ، والأمير في سرايه ، والزارع في حقله ، والعامل في مصنعه . فرأى الانكليز من ذلك الشعور ما جعلهم يحنون إلى أن يأخذوا المصريين على اختلافهم باسترضاء أميرهم ، المصريون لا يكرهون الانكليز كراهةً تفوق كراهة الفرنسوي والطلياني وغيره الغطرسة الانكليزية مما لا يؤثر في العلاقات السياسية تأثيراً كبيراً ، ولكنهم يكرهون من الانكليز

أطماعهم التي تتجاوز الحدود المرسومة في تصريحاتهم التي دخلوا مصر بها ، والتي زادوا عليها في كل فرصة تمكنهم من ذلك .

دخل الانكليز على وفاق بينهم وبين المرحوم الخديو السابق، فألغوا الجيش المصري، ثم استبدلوه بجيش ضباطه من الانكليز ، ثم محوا العلوم الحربية الواسعة في مدرسة الحربية ، فبدلاً من أن يرقوها حتى تخرّج ضباطاً كما تخرّج مدارس انكلترا وفرنسا ، قصروها على تخريج ضباط بدرجة هم أنفسهم يريدونها ، درجة تجعل الضابط المصري مرءوساً دائماً ، ثم أخذوا يخرجون من الجيش العامل كل ضابط مصري عظيم، ويستعيضون به بغيره من ضباط الانكليز. فهل هذا التصرف من جعل الجيش المصري جيشاً غير مصري أمرٌ تقتضيه المحافظة على قنال السويس ؟ أم يستلزمه ترويج التجارة الانكليزية في مصر ؟ أم يدعو اليه تشييد حكومة مصرية قوية تحفظ مصر من أن يدخلها جيش أجنبي فاتح إذا أخلاها الانكليز ؟ . كلاّ . لا هذا ولا ذاك . ولكن هذا التصرُّف في الجيش قد دلّ المصريين على أن الغرض إضعافهم لا تقويتهم، وتلك كانت احدى نتائج الوفاق والتسليم للانكليز بعمل ما يريدون .

في ذلك العهد أيضاً دخل الانكليز في الري فقاموا بتنفيذ الأعمال الكبيرة التي كان فقر الخزينة المصرية يحول دون تنفيذها، ولهم أعمال كذلك ابتدعوها ، فكم أخطأوا وكم أصابوا . وكانت النتيجة سعداً على مصر ونازليها، وأرباب القراطيس المالية ، وكسبت مصر ثقة عظيمة أصبحت في يد الانكليز المحتلين تخويفة للمصريين ولأرباب الديون الأجانب على السواء ، إن شاءوا تركوا هذه الثقة ينميها الزمان واليسار ، وإن شاءوا سمموها بأخبار السوء عن التعصب الديني والقلق المصري والحركة الوطنية ، فتصير هذه الثقة المالية العظيمة حرباً على مصر، بعد أن كانت هي عنوان السلام.

بالذي نغتذي نموت ونحيي أقتل الداء للنفوس الدواء

ولكن عملهم فيما يتعلق بالري مهما كان ما صرف عليه من الأموال المصرية الطائلة ، فإنه يدخل في اختصاص الانكليز أن يأتوا به لتقوية الأمة المصرية والحكومة إلاّ ما يتعلق باحتكار الوظائف العالية في نظارة الأشغال .

جاء الانكليز مصر فوجدوا فيها جيشاً ثائراً ، ومجلس نواب ضعيفاً ، فألغوا الجيش الثائر ، ثم استعاضوه بغيره ، وألغوا كذلك مجلس النواب، وكان حقهم أن يبقوه فلم يفعلوا بل ولم يستعيضوه بغيره . نقول على وجه التسامح انهم ألغوا مجلس الشورى ضئيلاً ليكبر بالزمان ، فمضى كل عهد سياسة الوفاق ولم يفكر الانكليز في تعديل مادة واحدة من مواده حتى يسيروا به إلى الأمام . وذلك يدل على انهم يكرهون لمصر أن تتدرّج في الحكم

الدستوري . فهل هذا يتفق مع تقوية الحكومة المصرية المحافظة على ترعة السويس ؟

اذا كان الانكليز لايعملون وقتئذٍ للانسانية ، ولكنهم يعملون لتقوية الحكومة بأي شكل ، فكان من مقتضى ذلك انهم حين أضعفوا حكومة الدستور كان يجب عليهم أن يقووا حكومة الاستبداد ، أي الحكومة الخديوية الأهلية ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل أضعفوها هي أيضاً . ومن أقرب الشواهد على ذلك ان ناظر الحقانية وقتئذٍ وهو سعادة فخري باشا رفع تقريراً إلى مجلس النظار باستغناء النظارة عن المستشار القضائي المستر سكوت . وكان الخديو السابق في سياحته بالوجه القبلي فانعقد مجلس النظار تحت رياسة دولتلو رياض باشا ، وقرّر عدم استمرار المستر سكوت مستشاراً في الحقانية ، وأرسل بذلك للخديو الذي أرسل لمجلس النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح . فلم يكن إلاّ قليل حتى عاد الخديو وأكرهه اللورد كرومر على الغاء ذلك القرار فكان . ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب النظار المصريين ، وزيادة الاستسلام من جانب الخديوي ، ووقعت الحكومة كلها في يد المعتمد البريطاني يفعل بها ما يشاء . فهل يكون تصرف الانكليز مثل هذا التصرف معناه تأييد سلطة الخديو التي جاء الاحتلال لتأييدها ، أم يؤخذ منه أن الانكليز لما عملوا على تقويض أركان الحكومة الدستورية الضعيفة ، قد قووا الحكومة الاستبدادية ، ليحصلوا على قوة الحكومة بأي شكل ؟ أم يكون الغرض من هذا التصرف هو إضعاف السلطة الأهلية مطلقاً سواء في ذلك سلطة الأمة وسلطة الحكومة الأهلية . ولا شك في أن ذلك يخرج بالمرة عن حدود التصريحات البريطانية . وغير ذلك من الأمثلة التي جرت أثناء سياسة الوفاق كثير مستفيض يعلمه القراء .

كان يجري كل هذا التصرف الذي من شأنه إعدام كل سلطة أهلية من الأمة ومن الحكومة معاً . والسياسة العالية تجري في مجراها على هذا النحو أيضاً . وأكبر الأمثلة على ذلك التخلي عن السودان وتركه ، وكان ما كان من معارضة الرجل الكبير شريف باشا الذي هو أحق وزراء مصر على الاطلاق بالتمجيد . ولكنه لما لم ينجح استقال ، وجاءت وزارة نوبار فأخذت السودان . ثم فتح على أنه شركة بين مصر وانكلترا كما يعرف القراء .

بعد أن جرّدت الأمة من سلطتها ، والحكومة الاهلية من مهابتها ، آمن المصريون بأن الانكليز طامعون لا مصلحون ، وأخذ كل موظف يحتمي برئيس انكليزي . وأخذ العمد والأعيان يستعينون في قضاء أعمالهم غير المتناهية بالتقرب من الانكليز تقرّباً وقتيّاً دعا اليه حب قضاء المصلحة الشخصية من القادر القاهر ، ولكن هذا التقرب من طبيعته أن يزول بانقضاء تلك المصلحة . ثم يتجدد كلما خلقت مصلحة جديدة . فنتج عن سياسة الوفاق هذه فتور عام في فكرة الاستقلال ، وتراخٍ في مفاصل الوطنية المصرية ، وانصرفت النفوس

طبعاً عن التعلق بالأمير الذي كان ينسب كل تصرف سيء للانكليز الى رضاه عنه واقراره عليه . وكان اللورد كرومر والجرائد الانكليزية لا تدع فرصة تمر الاّ انتهزتها للثناء على الخديو واطرائه بأبلغ كثيراً من الاطراء الذي قالته الدايلي تلغراف عن سموّ أفندينا عباس الثاني لمناسبة زيارته للوندره . تلك المقالة التي تدعونا الى البحث في هذه الشؤون بحثاً جديداً .

بقيت سياسة الوفاق في مصر وزادت وضوحاً من يوم فشل معاهدة سنة ١٨٨٧ على تحديد شروط الجلاء . بقيت سياسة الوفاق للانكليز فيها الغنم ، وعلى مصر الغرم ، للانكليز فيها السؤدد والمنفعة ، وللمصريين فيها المذلة والخسارة . وانتهى عهدها الأول بوفاة المغفور له الخديو السابق ، وابتدأ عهد سياسة الخلاف من يوم تولية خديوينا العباس على أريكة مصر . ثم تجدّدت سياسة الوفاق ثانيةً في عهده عند تنصيب وزارة نوبار باشا سنة ١٨٩٤ ولكن هذا الوفاق الأخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقي المبني على الثقة والمنفعة المتبادلة إلا شبهاً من الطلاء الظاهري لأنه كان مسبباً على الرضوخ إلى القوة . وإن وفاقاً كهذا لا يكون عمره طويلاً . فإن سياسة الوفاق الظاهري لم تلبث إلاّ الى حد ان توترت العلاقات بين سموّ الأمير واللورد كرومر ، فانكشفت عن جفاء مستحكم الحلقات في السنين الأخيرة . ثم تجددت سياسة الوفاق ثالثةً هذا العام الفائت من يوم مبارحة لورد كرومر مصر ، وتعيين السير ألدن غورست مكانه وهي لا تزال الى الآن تحكم عراها بزيارة الجناب العالي للوندره زيارة ان لم تكن رسمية فإنها شبه رسمية . وكان من نتائج هذه السياسة ان مداخلة المعتمد البريطاني في الأعمال المصرية لم تقل عن ذي قبل ، بل ربما زادت وتطرّقت الى بعض المصالح الأهلية الصرفة . والذي زاد على الأمة منها ان منع الحجر على عابدين في التصرف زاد بحقوقها الشخصية المقدّسة . وربما تسترد بذلك حقها الطبيعي في العمل بحرية في الحكومة ورجالها ، أو بعبارة أخرى ان تمكنها السلطة الفعلية من مشاركتها في أعمال الادارة العالية . وينبني على ذلك بالضرورة أن عمر الوزارة الحالية لا يكون أطول من عمر عطلة هذا العام . ثم تنصب وزارة أخرى باتفاق الطرفين على ما تقتضيه سياسة الوفاق .

— ٣ —

نشأ سمو الخديو عباس باشا الثاني[1] قوي الارادة مقداماً لا يحتمل أن يرى غيره يتصرف في حقه فعند ما وُلي الخديوية المصرية أظهر أمارات القوة الشخصية والشجاعة الأدبية والعزة اللائقة بالملوك ، فأنكر على الانكليز تصرفهم في حقوقه واستئثارهم بالأمر دونه ، وعزّ عليه أن يصدر كل شيء باسمه على غير ما يختار . فنفر من معاملتهم اياه معاملة المغفور له والده . وعارض في كثير من المسائل بشدة، فتنبه لذلك الشعور الوطني وقال الناس ان هذا الأمير سيعيد لنفسه مجد أبيه الأكبر محمد علي باشا . وأقيمت المظاهرات الأمية إحداها تلو الأخرى . وقد رأى أن وزارة مصطفى فهمي باشا هي من أكبر وزارات الوفاق أو الاستسلام فأسقطها ونصب وزارة فخري باشا . ولكن انكلترا أرغت لهذا التصرف وأزبدت، وعارضت في تنصيب الوزارة الجديدة ، وأكرهت عابدين على اسقاطها في اليوم التالي لتنصيبها . ولكن ذلك لم يفل من عزم الأمير المطالب بحقه ، فسار في سياسة الخلاف كلما انتهز الفرصة حتى عاب على الجيش بعض النظام فغضبت الحكومة الانكليزية وطلبت الترضية فوقف سموه موقف المتمسك بحقه من ابداء رأيه في جيشه ولكن الوزارة المصرية قد اضطرّت يومئذٍ إلى اجابة مطالب انكلترا فكانت النتيجة أن تشكر سموه للجيش ترضية وبعد ذلك جاءت سياسة شبه الوفاق من سنة ١٨٩٤ فأكثر الانكليز عدد مستشاريهم وموظفيهم في النظارات . وأخذت عابدين وقصر الدبارة كلتاهما تحمي من يلجأ اليها من الموظفين من الجهة الأخرى، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التي ترتبت على رضى الخديو السابق بالغاء قرار مجلس النظار القاضي بالاستغناء عن المستر سكوت. ثم أعقب ذلك امضاء اتفاقية السودان التي جعلته شركة بين الحكومة المصرية وبين الحكومة الانكليزية . ولكن المصريين أمام تلك الحوادث قد فطنوا إلى انه يستحيل عليهم مع هذه الحكومة الشخصية على كل حال من الوفاق والخلاف أن يتقدموا في سبيل المدنية خطوة إلى الأمام الاّ بمشاركة الأمة للحكومة في الأعمال العامة ، فأخذ كتّابنا وكبراؤنا يشعرون بضرورة طلب الدستور من طريق التدريج فخنق الانكليز — على حبهم للحرية — من هذه

(١) نشر بالعدد ٤٠٣ من الجريدة في ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الخلاف »

المطالب ولم يقتصروا على مناوأتهم للامير الذي لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سبباً في تنقيص سلطته الشخصية ، بل نالوا من الأمة أيضاً بالتشهير . فلما أن جاءت حادثة العقبة ظن الانكليز خطأ أو أرادوا أن يظنوا أن المصريين يتبرّمون بهم ، وأرادوا أن يعطوهم درساً أليماً بأحكام حادثة دنشواي ، ظنّاً منهم ان تلك السياسة سياسة القسر تصرف المصريين عن آمالهم في الدستور ، وتقطع ألسنة الخاطبين ، وتقصف أقلام الكاتبين لترشيح الأمة للدستور ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قدروا . فان هذه الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعاً بأن حياتها موقوفة على نيل الدستور بحسب ما يسمح به مركزها السياسي ، فرادوا طلباً له وتشبثاً به . فقلل الانكليز من حدّتهم وألانوا من جانبهم وجنحوا الى استرضاء سمو الأمير بسياسة وفاق جديدة ما أشبهها بسياسة الوفاق الأولى .

في أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ، أو بين سمو الأمير وبين اللورد كرومر واختلافهما على أيهما يكون له الأثر الفعلي على تلك الكمية العاطلة التي هي الأمة المصرية . قامت الأمة بين السلطتين تثبت أيضاً شخصيتها غير المعترف بها من الفريقين وتلعب في سياسة البلاد دورها حتى لا تكون متاعاً لكل متغلب ، ملازمة في ذلك طريق الحكمة والسلام ، قاصرة جميع وسائلها السياسية على القول بسلطة الأمة واقناع السلطتين بأن ترد كلتاهما اليها حقوقها الطبيعية تدريجاً ، وشخصت في هذا المعنى بجماعة من كبرائها ونوابها للسعي بها في هذا الطريق السلمي الشريف . نظر الانكليز الى هذا المذهب بادىء الأمر نظر غير المرتاب ، ظنّاً منهم أن أولي المصالح الجدية في البلد الذين لا غنى لمصالحهم عن الاتفاق مع أولي الأمر لا يستطيعون أن يقفوا من السلطة الفعلية موقف المطالب العزيز . من أجل ذلك لم يشاؤوا أن يظهروا بادىء الأمر أية معارضة لانشاء الجريدة ولا لتأليف حزب الأمة — ولكي يصادروه هو ومن يقول قوله من المصريين من السعي الى الدستور ، ساروا الى سياسة الوفاق ، على فكرة أنه متى رضيت السلطة الشرعية ببقاء الحال على ما هي عليه اقتنعت الأمة من الغنيمة بالإياب ، وكفت عن إثبات شخصيتها السياسية العاملة وخضعت للحكومة الشخصية إلى ما يشاء الاحتلال أن يبقى في مصر .

ولكنا نكرّر ما كرّرناه في الصيف الماضي من أنه إذا اتفقت السلطتان فحسناً فعلتا إذا نتج عن اتفاقهما اشتراك ، وإذا اختلفت السلطتان فخلافهما لا يمكن أن يقف في سبيل نيل الأمة حقوقها الطبيعية ، لأن سياسة الوفاق والخلاف إما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الشرعية الخاصة بصفتها حكومة شخصية أهلية ، وإما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الفعلية بصفتها غاصبة ، أو مصلحة مقيمة موقتاً حتى ينتهي اصلاحها . وإما أن يلحظ فيها مصلحة الأمة من

حيث هي أمة يجب أن يكون إليها مرجع الأمور وأن مقامها فوق كل مقام .

فأما عن الغرض الأول فقد بان للقراء أن الانكليز قد جرّدوا الحكومة الأهلية وجميع الموظفين الوطنيين عن السلطة أزمان سياسة الاتفاق، وأكرهوا الخديو السابق على إلغاء قرار مجلس نظاره . وإنهم قد أفلحوا في تجريد الحكومة الأهلية والموظفين الوطنيين عن السلطة أيضاً أزمان سياسة الخلاف، وجعلوا سموّ الأمير يسترضي جيشه كما ذكرنا . فيكون ليس هو الوفاق أو الخلاف الذي يحدد مقدار سلطة الادارة الانكليزية في مصر بالنسبة للسلطة الشرعية إلاّ أن يكون للوفاق الجديد شروط لا نعرفها تفرق بينه وبين الوفاق القديم .

وأما عن مصلحة الانكليز فإن مصلحتهم المصرّح بها يكفي في تحقيقها وجود عساكر في مصر والنصح إلى الحكومة المصرية بأن تخطو الى الدستور يوماً فيوماً وتركها وشأنها تدير أعمالها بنفسها حتى يأتي اليوم الذي يقتنعون فيه بأن احتلالهم لمصر أصبح غير ضروري للمحافظة على ترعة السويس والتجارة الانكليزية ولا بأس من مراقبتهم على المالية المصرية حتى يأمن الأوربيون كما يقولون على أموالهم في مصر . وعلى هذا يكون الأولى بهم هي سياسة الوفاق مع سموّ الأمير والأمة معاً، لا أن يريدوا التفريق بين الأمة وبين أميرها بمثل سعاية الدايلي تلغراف التي اتهمت الحركة الوطنية المصرية بأنها حركة حملة على سموّ الأمير والتي قالت في موطن آخر :

« فإن لسموّ الخديو مركزاً خاصاً بالنسبة إلى السلطة الانكليزية وهو أمير عظيم »
« بحقه الخصوصي الذي تؤيده السلطة الانكليزية بجميع قوتها ، ولكنه تحت سيادة »
« سلطان تركيا بمجرد القول فقط . وعباس الثاني لا يجهل ما تجر اليه الحركة الوطنية في »
« مصر، فمن الجهة الواحدة يحاول المحرّضون الأفّاقون ظلم الأمة . ومن الجهة الأخرى »
« يحاولون إصدار الأوامر الى صاحب السرير »

تريد بذلك أن تفرّق بين الأمير وبين أمته كما تريد أن تلمع الى أن استقلال مصر الاداري هو حق خصوصي أو مزية خصوصية لمحمد علي باشا وذريته، لا أنه حق للمصريين الذين نالوه بدمائهم وأموالهم في الحرب المصرية التركية التي أعقبتها معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ والفرمان الشاهاني سنة ١٨٤١ كما قرره أشهر علماء القانون الدولي على أن سمو أفندينا أمير عظيم بقومه وأمته التي تؤيد عرشه وتحب شخصه الكريم ، ولم يحاول واحد منها أيّاً كان أن يتطاول على مركزه العالي فيصدر الأمر الى صاحب السرير .

وأما عن مصلحة الأمة فنقول بأن الوفاق والسلام هو أقصى ما تتمناه الأمم الرشيدة ، وان الأمة المصرية قد اشتهرت من أزمان طويلة بحب السلام وأخلاق الوداعة فهي بطبيعتها

تميل الى كل من يدعو الى الوفاق . غير انها جرّبت من سياسة الوفاق أنها مبنية على فكرة تخدير الشعور الوطني والتغلغل في جميع المصالح المصرية والقضاء على شخصية الأمة المصرية وايقافها في المدنية عند حد معه لا تستطيع أن تتطلع الى الحرية والاستقلال فهي من هذه الوجهة إذا لم تكره الوفاق في ذاته فانها تكره نتائجه ذلك إذا لم يكن الوفاق الجديد من طبيعة غير طبيعة الوفاق القديم . وذلك ما لا نظنه لأن أعمال الحكومة في العام المنصرم ، عام الوفاق لم تشعر إلاّ باستمرارها على الخطة التي كان يسير عليها المحتلون في زمن سياسة الخلاف .

في الحكومات الاستبدادية كلما زادت الحكومة قوة زادت الأمة ضعفاً . فاذا صحّ ما يفترضونه من المفاوضات السياسية بين سموّ الجناب العالي وناظر الخارجية الانكليزية بحضور ناظر الخارجية المصرية . فان ظروف الأحوال ترجح لدينا أن يكون الغرض من تلك المفاوضات تقوية الحكومة المصرية ، بأن تطلق يد الحكومة الأهلية في التصرف مع يد الادارة الانكليزية . وإذا تحقق ذلك صرنا من السياسة المصرية الى منقلب لا تحمد عقباه لأن الحكومة برمتها قد وصلت في أزمان الخلاف الى ضعف سببته عوامل التناظر والتخاصم بين السلطتين . ونتج عن ذلك تقوية الشعب . فإذا جاء الوفاق واتحدت السلطتان مع بقاء شكل الحكومة استبداديًّا كما هو فإني أخشى أن تسترد الحكومة سطوتها ، وتنزل الأمة عن الدرجة من القوة التي رفعها اليها ضعف الحكومة . ان الذي يلجئنا الى فرض هذه الفروض هو ماصرّحت به الدايلى تلغراف من أن مصلحة سموّ الأمير مرتبطة بمصلحة الاحتلال وكأنها تريد بذلك أن تقول يجب أن تكون السلطتان الشرعية والفعلية في مصر متفقتين على الأمة . فاذا كان الاتفاق المفروض هو على ما تنبأت به الدايلي تلغراف فذلك اتفاق لا يمكننا أن نرحب به ونحييه بالقلوب .

— ٤ —

مطالبنا من المدنية متنوّعة منها اجتماعية ومنها اقتصادية يتعلق تحقيقها جميعاً بأعمالنا . ولكن منها سياسية بحتة علينا تحقيق أسبابها وعلى أوربا والمستقبل تحقيق النتيجة[1] .

ولكن حكومتنا بشكلها الاستبدادي قد تقف كثيراً في سبيل المجهودات التي نصرفها لاسترداد التضامن القومي الكامل واسترجاع صفات الاستقلال التي كان ينازعنا إياه ذلك الاستبداد الطويل . فان بقاء الحكومة الاستبدادية لا حقّ للأمة أمامها إلاّ الطاعة من شأنه ان يقر طبائع الاستبداد على ما كانت عليه إذا لم يكن ينميها . أضف الى ذلك ما ظهرت به الحكومة في مواطن كثيرة من الميل الى عدم حماية الصناعة الوطنية بحجة الحرص على ايراد الجمارك . وابطال زراعة الدخان مع إباحة التدخين بحجة الحرص على ايراد الجمارك . وترويج الالتزامات الاجنبية دون الوطنية كما كان ذلك في مشروع سكك حديد المنوفية وفي غيره من الشركات الأهلية التي كانت تتقبض الحكومة لها وان لم تناوئها فلم تساعدها . ان أعمالاً كهذه تقوم بها الحكومة من شأنها أن تقتل في الأفراد والجمعيات عزائم الابتكار والابداع في الأعمال مع ملاحظة أن حرية الأفراد وأعمالهم الابداعية كانت هي القوام الأول لكل تقدم اجتماعي . لم تبرهن حكومتنا الاستبدادية الى الآن على أنها تريد مساعدتنا على رقينا الاجتماعي والاقتصادي، ولا انها تخلي تماماً بيننا وبين الوسائل المؤدية الى ذلك الرقي .

لذلك يجب علينا أن نفهم ان الذي ينقصنا أولاً وبالذات هو تغيير نظام الحكومة الاستبدادي الصرف الى نظام دستوري أو قريب من الدستور حسبما يسمح به مركز مصر السياسي من سيادة الباب العالي عليها والامتيازات الأجنبية . فكل سياسة من الوفاق أو الخلاف لا تؤدي بنا الى هذه النتيجة لا يمكن أن تقابل من الأمة إلاّ بعدم الرضى عنها .

لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية لأن استقلالها ثابت معترف به مؤيد بالمعاهدات الدولية والفرمانات التي صدرت بناءً عليها . ولكن الذي نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية، أو بعبارة أخرى استقلال الأمة المصرية بأن تكون لها في بلاد مصر كل السلطة التشريعية تدريجاً . أما الاحتلال الانكليزي فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة

---

(١) نشر بالعدد ٤٠٤ من الجريدة في ٦ من شهر يوليو ١٩٠٨ تحت عنوان « نتائج ما بين السياستين »

وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك فإن صدق وعده في تقوية مصر حفظاً لحقوق الانكليز وتركه مصر بمدئذٍ لأهلها فذلك ما يجب على انكلترا اتيانه وإلاّ فإن اتفاق السلطة الشرعية معه أو اختلافها وإياه لا يمكن أن يغير من صبغته شيئاً ، ولا أن ينقله من كونه احتلالاً فعلياً إلى أن يكون احتلالاً بالقانون .

ذلك على ما ترى هو الذي يجب أن يكون نظر الأمة العام لهذا الوفاق الجديد أما فيما يتعلق بالنتائج الصغرى المترتبة عليه فإن الحكم عليها يكون صحيحاً من الآن ، بل هي جزئيات يجب الانتظار في الحكم عليها حتى تقع مشخصة للعيان ولكل حادثة حكم .

ها نحن أولاء قد جرّبنا سياسة الوفاق فاذا هي تهدم بناء السلطة الأهلية وتودي بالشعور الوطني . وقد جرّبنا سياسة الخلاف فوجدناها وإن نبهت الأمة المطالبة بحقوقها إلاّ أن لها مع ذلك عيباً خطراً يلازمها دائماً وهو عيب التطرف من جانب الجمهور ، والعناد والقسوة من جانب الاحتلال القوي عناداً لا تحتمل هذه البلاد نتائجه في هذه الحال الراهنة . وانه يوجد حد وسط ما بين السياستين لم يجرب الى الآن .

من الطبيعي ان الأمة لا تعتبر الوفاق محمود العاقبة إلاّ إذا بان بالفعل غرض الانكليز من احتلال مصر . وهذا الغرض لا يبين إلاّ بجعلنا نقتنع بأن الانكليز يعملون لتحقيق مبدإ سلطة الأمة ، فيتحتم علينا أن لا نرحب بسياسة الوفاق المطلق فلا نجعله مبدأً لأعمالنا كما يجب علينا أن لا نجعل سياسة الخلاف قاعدة لأعمالنا أيضاً ، بل تكون قاعدتنا في السياسة أن نوافق على كل عمل تؤدي نتائجه إلى التقريب من الدستور ونرحب به ونمجده سواء كان ذلك العمل ناتجاً عن سياسة الوفاق أو عن سياسة الخلاف . وان نحارب كل مشروع أو عمل أو فكرة تبعدنا عن طريق الدستور سواء كان ظرفه سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف لأن الحوادث قد علمتنا أن نعتبر كل تقلب يتقلبه الانكليز في سياستهم لعبة سياسية ما داموا إلى الآن بإبعادنا عن الدستور لم يبرهنوا على حسن مقاصدهم بمصر

— ٥ —

عرّ على أنصار السلطتين أننا نجهر بأن أعمال كاتبيهما في زمن سياسة الخلاف وأعمالها معاً في زمن سياسة الوفاق كأنها لا يبين عليها الاعتداد بمطالب الأمة من الرقي والسعي لتحقيق أمانيها من الحكم الدستوري . بل ظهر لنا بالأمثلة الحسية أن كل وعد بالدستور كسب للوقت، وصرف للرأي العام عن جده في الطلب وفل لحدّته من انتقاد هذه الحكومة الشخصية التي يشهد الله أنه لا حقّ لها من البقاء في هذا العصر .

يقول أنصار السلطة الشرعية الشخصية أنه لا بد لنا من مندوبين في مجلس المبعوثان للدفاع عن الحقوق المصرية فيه . يقولون ذلك وهم يعلمون استحالة مطلبهم استحالة قانونية وعملية ليصرفوا الرأي العام عن استقبال سموّ أميرنا المحبوب بطلب الدستور ، ولكن هذه الفكرة فكرة تنازل الأمة المصرية عن سيادتها الداخلية للدولة العلية ان تمنع المصريين الصادقين الذين كرهوا الاستبداد من طلب الدستور والتقدم في طلبه كل يوم خطوة الى الامام.

ويقول انصار السلطة الفعلية أنه يجب على المصريين أن يغتبطوا بالحالة التي هم فيها في ظل الاحتلال الانكليزي،وان يستسلموا له وهو بعد ذلك متى وجدهم منصرفين عن المطالبة بحقوقهم راضين من الشرف الوطني بالطعام واللباس ، فانه يعطيهم الدستور ويعطيهم ما فوق الدستور . بذلك أيضاً قال أحد كبار الانكليز وقد حادثه باشا مصري في أمر الوفد الذي ذهب للوندره هذا العام . قال ذلك الكبير ان الانكليز يعطون المصريين كل شيء إذا سكنت هذه الحركة الوطنية . كلام لا يدهشنا أمره ، لأننا قد اعتدنا سماعه من الانكليز أصحاب الحل والعقد في مصر . سمعناه وسمعنا أكثر منه في أول يوم وطئت عساكرهم بلادنا . سمعناه في كل فرصة قبل الاتفاق الانكليزي الفرنساوي لسنة ١٩٠٤ . ومن ذلك اليوم صرنا لا نسمعه الا في الأحاديث الودادية غير الرسمية . ولكنا بعد التقرير الأخير للورد كرومر وبعد تصريحاته في خطبته في الأوبرة ، وبعد تقرير السير إلدن غورست . وبعد ما نشرته الجرائد بمناسبة زيارة الجناب العالي للوندرة وزيارته السير إلدن غورست وبعد ما صرّح به هذا الأخير في الشتاء الماضي،وما نسب اليه التصريح به هذا الصيف بعد

(١) نشر بالعدد ٤٥٧ من الجريدة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « أنصار السلطتين »

ذلك كله لم يبقَ في آذاننا مدخل لتلك الوعود، ولا في قلوبنا موضع لوعيها . بل أصبحت الأمة بفضل ما رأته من الخلاف اليومي بين القول والعمل، وببركة ما تشف عنه سياسة الوفاق تعتقد اعتقاداً جازماً أن الدستور لا يعطى بل هو يؤخذ، وان هذه الحركة الوطنية المرتبة السامية هي الكفيل للأمة بنيل هذا الدستور .

على أننا تلقاء ما يقوله أنصار السلطتين يجب علينا أن نصرّح بأن الأمة المصرية كما قالت مجلة المجلات الانكليزية — هي متجانسة الأفراد متضامنة العناصر أكثر من الأمة العثمانية. وانه إذا صحَّ أن الدستور خطر في الأمم الشرقية كما يحب اللورد كرومر أن يكون، فان تجربة الحكومة النيابية في مصر لا يمكن أن تكون خطراً فيها كما يكون خطره في الأمم غير متجانسة العناصر .

بقي جماعة القائلين بأن الحركة الوطنية في مصر هي حركة كلامية تنحصر في الكتابة والخطابة دون العمل . وهؤلاء على قلة عددهم وصغر تأثيرهم في الرأي العام المصري يظهر لنا أنهم لا يعرفون ماذا يريدون ؟

ألا ان الحالة المصرية حالة استثنائية صرفة، فالعمل لتغييرها يجب أن يكون استثنائيًا غير تابع لنظام الأعمال التي قامت بها الأمم الأخرى للتخلص من الحكومة الشخصية الى الحكومة النيابية .

إن السلطتين في بلدنا لم تنكرا إحداها ولا كلتاهما علينا حقنا من حكم أنفسنا بأنفسنا . وان السلطة الانكليزية تتعرض كل حين لمناقشتنا بالحجة في استعدادنا للحكم الذاتي . فالمقام هو مقام حجة وإقناع . على ذلك يكون الواجب علينا أن نقنع الانكليز — وان كان اقتناعهم عسراً بالأمثلة اليومية — بأن الحكومة الشخصية قد فشلت كل الفشل وان مصر مستعدة للحكم الذاتي . ولو ان أعضاء تركيا الفتاة أبيحت لهم المناقشة مع حكومتهم لما التجأوا إلى العمل خفية، بل كان حزبهم يعمل كما نعمل نحن تحت ضوء الشمس . فالواجب علينا عدا الواجبات الاجتماعية من تقويم الأفكار ونشر العلم أن نجعل الرأي العام عندنا مستمرًّا على كراهة الحكم الشخصي ، عاملاً على تغيره ، وان نقنع السلطتين بالأمثلة العملية السامية أنه يجب على الحكومة أن تحترم الرأي العام .

على أنصار الأمة أن ينتهوا دائماً إلى ما يرمي اليه أنصار السلطتين وأن يوحدوا كلمتهم ويحوّلوا جميع قواهم إلى نيل الدستور . لا لأن الدستور هو سعادة الأمة فقط ، ولكنه الطريق الوحيد للتمدن المنشود .

— ٦ —

في الخريف الماضي[1] رجع السير ألدن غورست من مصيفه فاستقبلته الجرائد تسرد عليه آمال الأمة المصرية من الانتقال بشكل الحكومة من حالها الحاضرة الى حال تناسب أطماع الأمة في الترقي السياسي وتضمن لها مصالحها وتزيل الجفاء بينها وبين حكومتها. طلبت منه الجرائد أن يسعى في ذلك النظام المنشود بإرشاده ونصائحه — كما يقال — أو بأوامره ونواهيه كما هو الواقع. وما كانت الجرائد في ذلك إلاّ معبرة عن شعور الأمة وارادة الرأي العام.

سرّ العام الفائت فلم نظفر من السياسة الجديدة سياسة الوفاق إلاّ بقانون الأزهر الذي كان تحضيره وتنفيذه مظهراً من مظاهر إخضاع العلماء لقانون لم يؤخذ فيه رأي الأغلبية ولم تتحرّ فيه ارادتهم ولم يلتفت في أمره إلى معارضة بعضهم. فما كان لأحد أن يظن بحق أن هذا الاصلاح الجديد (عينة) لترقي الحكومة الشخصية في معاملة الأمة وطليعة للسير الدستوري الذي كان يرجى في تغير السياسة من الخلاف الى الوفاق.

أما تصرف السلطة التنفيذية في الحوادث فإنه لم يأخذ شكلاً جديداً أيضاً إلاّ في مسألة واحدة هي تحقق المشروع الذي كان منويًّا زمن سياسة الخلاف وهو تخفيف المراقبة بعض الشيء على المديرين. وفي غير ذلك سارت الادارة المصرية على النمط الذي لا يأتلف إلاّ مع شكل حكومة اتوقراطية تماماً. فإن تصرف الحكومة في مسائل الانتخابات وفتح باب الرتب والنياشين الذي كان مقفلاً تقريباً جعل كثيراً من العقلاء ينظرون الى سياسة الوفاق بإشفاق من مضارها على الادارة وعلى الأخلاق.

ذلك ما كان في العام الفائت الذي يعتبر باكورة لهذه السياسة الجديدة وها نحن أولاء نستقبل العام الثاني لهذه السياسة باستقبال معتمد بريطانيا، فهل الامة أن تربط بها رجاء

(١) نشر بالعدد ٤٩١ من الجريدة في ١٥ من اكتوبر ١٩٠٨ بعنوان «العام الثاني لسياسة الوفاق»

في تحسين الحال، أم هل يجب علينا أن نقيس المستقبل على ماضي تلك السياسة وحاضرها، ونتوقع أنها تتدرّج هي أيضاً في مبادئها، وتاقي بآمال الأمة من وراء ظهرها، وتحصر دائرة أعمالها بين السلطتين، ويكون مرماها في العمل هو رضى كلتا السلطتين عن الأخرى ؟

ذلك ما لا نستطيع الجزم به ولكنا نبين لجناب المعتمد البريطاني أن السياسة التي ظهرت بوادرها في العام الماضي والتي كانت تدور على محور ارضاء السلطة الشرعية من غير التفات إلى ارادة الأمة، لاتتفق مطلقاً مع دعوى الاحتلال أن يؤهل الأمة للحكم الذاتي. وسياسة كهذه ليس من حقها أن يرضى عنها الرأي العام الذي يجب الاعتداد برضاه. فان أمة لها دون غيرها الحق الطبيعي في حكم نفسها لا يحل في شرعة التمدين أن تتخذ كمية عاطلة لايحترم لها قول ولا يجاب لها طلب.

— ٧ —

كنّا نفهم من تقرير السير إلدن غورست الذي ظهر في العام الماضي أن النظام النيابي لمصر موقوف على قوة الرأي العام فيها وعلى جده في المطالبة بذلك النظام ، فقد قال بأنه يوجد طبقة من المصريين لا تميل للتوسع في الحكم الذاتي .

قلنا وقتئذٍ أن هذه النظرية صحيحة لا شبهة عليها إذا كان يوجد في مصر حقيقة طبقة من الطبقات تأبى أن تكون الأمة شريكة للحكومة في ادارة شؤونها، فان أمة في الظروف الاستثنائية التي فيها مصر اليوم يستحيل عليها أن تتخذ وسيلة آكد نتيجة من التسلح بقوة الرأي العام . وانه لا يوجد ملك مستبد ولا حكومة أوطوقراطية مهما كانت قوتها لا تحني رأسها أمام الرأي العام للأمة .

لم يصرّح السير إلدن غورست في حديثه الجديد الذي هو من الأحاديث الرسمية المهمة التي تصلح لأن تعتبر قاعدة لسياسة الانكليز في مصر ، بل للخطة التي ينتظر من بريطانيا اتباعها في الأزمة العثمانية الحاضرة . لم يصرح فيه تصريحاً بأن الرأي العام المصري غير مجمع على طلب الدستور ولكنا مع ذلك نفهم من خلال الحديث ومن اعتباره المطالبة بالدستور « صيحة » أن السير إلدن غورست لا يزال يدين بفكرة قديمة صرحت بها جريدة التيمس من قبل ، وغادرنا اللورد كرومر وهو يردّدها، فكرة تشوّه وجه وطنيتنا وتلقي العقبات في سبيل مطالبنا . وهي فكرة أن المصريين الذين يطالبون للأمة بحقوقها لا يعملون ما يعملون بإقتناع ، بل هم مدفوعون الى هذه « الصيحة » بدافع آخر غير دافع الوطنية ، ولمصلحة خاصة لغيرهم قد تتفق مع مصلحة الوطن وقد تختلف عنها . وكان تعبير التيمس عن أعضاء جمعيتنا العمومية المحترمين انهم سيقوا لطالباتهم كالخراف من غير أن يعلموا إلى أي طريق هم مسوقون .

تلك الفكرة المحزنة أو التهمة الشنعاء ، قد كان يجد اللورد كرومر لنفسه شبهة في الاعتذار عنها أزمان سياسة الخلاف وتوتر العلاقات بين عابدين وقصر الدبارة . فماذا يكون عذر السير الدن غورست في هذا الزمن زمن الوفاق الذي يعلم هو حق العلم أن قصر الدبارة

---

(١) نشر بالعدد ٥٠٠ من الجريدة في ٢٩ من اكتوبر ١٩٠٨ بعنوان « حديث السير ألدن غورست »

وعابدين أصبحتا تنطقان بلسان واحد . فما تصريح شوقي بك بمخالف تصريح جنابه بكثير ولا بقليل . في هذا الزمن أصبح من الخطأ الفاحش أو من تعمد الخطأ أن يلوح على قول السير إلدن غورست أن طلاب الدستور في مصر هم حتى الآن مدفوعون إلى طلبه من ارادة فوق ارادتهم، أو لمصلحة أخرى غير مصلحة الفلاح المصري، أو أولي الجلابيب الزرقاء على رأي لورد كرومر . ولقد عرف السير إلدن غورست أن في مصر رجالاً يعرفون كيف يخدمون وطنهم حبًّا في خدمة الوطن لذاتها، وانهم يقفون وقفة الشجاع أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية على السواء يطالبون كلتيهما بأن تنزل عما في يدها من حقوق الأمة تلك الحقوق الطبعية المقدسة التي لا يذهب بهـا التقادم ولا التسويف في ردها لمالـكها الطبيعي . اللهمَّ إلاّ أن يكون بين مجرى الأحوال في مصر وبين جناب المعتمد البريطاني وسطاء يقلبون له الحقائق وذلك ما نستبعده على رجل خبر الأحوال المصرية قبل الآن وعرف لغة البلاد .

لا أكذب الله أنه لا يزال منا بعض من كبار الموظفين ومن الأعيان — وعددهم مع السرور قليل جدًّا — تخلع قلوبهم الأحاديث الرسمية، وتخطف أبصارهم فتسحرهم أمام السلطة حتى لا يرون الاّ بعينها، ولا يسمعون الاّ باذنها، أولئك هم لا يزال ايمانهم بقوة الرأي العام مدخولاً فيه . أولئك تأخذهم فـكرة الاستهزاء بنظرية الرأي العام وبأن السلطة المطلقة غاصبة دائماً وغير مستحقة للبقاء مهما كانت عادلة في أحكامها . وإنا لننصح لهؤلاء على قلة ايمانهم بقوة الرأي العام أن لا يدخل الى قلوبهم استهزاء جناب المعتمد البريطاني بالحركة الدستورية، كما تدخل الآي المنزّلة الى قلب الخلي من الشكوك . وان لا يعتبروا حديث شوقي وحديث السير إلدن غورست على أهميتهما السياسية الاّ طريقة من الطرق التي يراد بها صرف كبراء الأمة المصرية المقربين من السلطتين عن الاشتغال بسياسة بلادهم . فان الأمة مهما كان وصف الانكليز لها مستعدة لقبول التربية السياسية التي تنحصر في النداء بسلطة الأمة، وأخذ الاجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك في افئدة الناشئة ، حتى تـكمل قوة الرأي العام ويكون من نتائج هذا الـكمال الحصول على الدستور حتماً على الشكل المناسب لحالة الأمة من التمدن .

— ٨ —

كم لسياسة الوفاق علينا من نعمة نذكرها كلما فكرنا في مآل هذه الأمة وما يضمر لها الاستقبال من السعادة أو الشقاء[1].

كانت الخطة السياسية التي تستخدمها الحكومة في حكم هذه الأمة سياسة إبهام ومواربة كاسية أثواباً من حسن النية ، وخدمة الانسانية ، وضرورة الاتفاق على المصالح المتبادلة بين مصر وانكلترا . آخذة مظاهر كاذبة من الرقي الى الحرية والاستقلال بمساعدة حكومة أهلية مطلقة تمام الاطلاق تحب الاستقلال شهراً وتكرهه دهراً .

وكنا في هذا الموقف المظلم المرتبك يمن علينا الانكليز في وجه حكومتنا الأهلية التي لم يتغير نظامها بأنهم قد خلصونا من ظلم السخرة والعونة والكرباج والإفلاس . ولو شاءوا لقالوا إنهم أوجدوا مصر من العدم ، يقولون ذلك كل يوم في وجه حكومتنا فكان قولهم يؤلمنا لأنفسنا ويؤلمنا لحكومتنا التي كانت تقبل كل هذه التهم وتلك المنن هادئة ساكنة .

* * *

كنا في هذا الموقف المظلم نغتفر لحكومتنا الأهلية كل ما كانت تتهم به بعامل الجاذبية لها ، والرجاء فيها إنها متى استرجعت من سلطانها ، وأنفذت من كلمتها ، كان أول عمل لها هو الدستور تفتتح به قلب الأمة لها ، وتغسل به ما عساه يكون علق في النفوس من التهم التي أتهمها بها الأجنبي .

وكنا مع هذا الاعتبار نثق بخطابات الانكليز ووعودهم ، كما نثق بآمالنا في فرنسا وعلاقتنا بتركيا . نثق بذلك كله كما يثق الغر بالناصح المدل . فكنا من مجموع هذه الاعتبارات

(١) نقرأ بالعدد ٦٠٤ من الجريدة في ٧ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان « ذكرى السياسة » .

من سياستنا في إشكال لا نهتدي معه إلى أي الطرائق أنجح في الوصول إلى سعادتنا المنشودة ؟ .

غير أن الزمن الذي هو الكفيل الوحيد بكشف الستار عن الأطماع السياسية قد أنزلنا من سماء تلك الآمال المشوّهة على بلاط الحقيقة . نحسها بالعين وباليد . فلم يبق من وعود الانكليز ولا من غيرة الفرنسويين ، ولا من اهتمام العثمانيين ، ولا من عزيمة الحكومة الأهلية إلاّ درس واحد يعلمنا أن كل رجاء في غير الرقي الذاتي للأمة أمل باطل وأحلام نائم .

ذهب اتفاق سنة ١٩٠٤ بالبقية الباقية من الأمل الكاذب في فرنسا ، وذهب هذا الوفاق وما تقدمه واقترن به وتأخر عنه من تصرفات الانكليز في البلد بالثقة بوعودهم . وذهب سكون العثمانيين من سنة ١٨٨٧ وتصريحاتهم الأخيرة بالثقة بآمالنا باهتمامهم في مصر ، وذهبت مظاهر سياسة الخلاف بقدرة الحكومة الاهلية على المخاطرة لرقينا . وذهبت مظاهر سياسة الوفاق برغبتها الأكيدة في إنالتنا الدستور أو استعدادها للجد في اجابة هذا الطلب ، ذهب ذلك كله فلم يبقَ إلاّ القوة الذاتية للأمة تبعثها الى الأخذ بجميع أسباب الرقي العلمية والاجتماعية والسياسية . وليست هذه القوة قليلة إذا صرفت بجد ونشاط في الاعتماد على النفس ، وتحضير الأفكار للدستور ، ثم أخذه بعد ذلك لأنها لا تكون محترمة المصالح إلاّ إذا كانت قوية ولا تكون قوية إلاّ بالدستور .

بعد هذه العبارات المنقولة على الدروس العملية التي يقدمها التاريخ لمشاعرنا تحت ضوء الشمس لا نزال نرى بعضنا يتلكأ في فكرته السياسية تلكؤاً ناشئاً عن طراوة في العزيمة ومبالغة في الاتكال ، وسلامة في الصدر قد لا تفسر إلاّ بالسله أو بالغفلة .

هؤلاء قد يتخذون المقدمة نتيجة ، والنتيجة مقدمة ، فيقولون ان مصالح الأوربيين في مصر يجعل إتمامها مستحيلاً أو عسراً على كل طامع ، وأن الأمة متى حسنت أخلاقها ، ونمت ثروتها ، وضبطت طرائق التربية فيها وانتشر لواء العدل عليها قويت واستقلت عن كل ما سواها . ولا يدري هؤلاء أن الأخلاق لا تحسن مع الحكومة الاستبدادية التي كانت سبباً لفسادها . وان الثروة لا تنمو مع الحكومة المطلقة التي كانت سبباً لنقصها . وان الأمة لا تقوى إلاّ

إذا أحست بسلطتها . وذلك لا يكون إلا بأن نسعى من الآن في استقلالها الداخلي الأمي. أي كسب سلطتها أمام حكومتها . وتلك هي الخطوة الأولى للاستقلال فانظر كيف يقلب هؤلاء النتيجة إلى مقدمة والمقدمة إلى نتيجة . وما أبعد فكراً مثل هذا الفكر غير المرتب أن يؤدي الى نتيجة عملية مضبوطة .

ومنهم من يأخذهم الميل الى العادة القديمة أو الهروب من التكاليف والعمل . فيقولون إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وما دامت الأمة على هذا التقاطع بين أفرادها فلا يمكن أن تنجح . يقولون ذلك ويظنون أنهم قالوا كل شيء . وأنهم برأوا ضمائرهم من الواجب الأول عليهم في تغيير أنفسهم . ينتظر كل واحد منهم أن يكون هو آخر من يغير نفسه، لا أول من يغير ما بنفسه، حتى يغير الله ما بالأمة . ومثل هذا الفكر النائم يستحيل عليه أن ينتج نتيجة عملية حقيقة بالاحترام .

ومنهم من يطلب الدستور ويرجوه لأمته وهو مع ذلك يسمع من قلبه منادياً ينادي بأنه لا حياة له إلا بالتقريب من السلطة والتزلف اليها، ليعتز بسلطانها على من يساويه، ويفتخر برضاها على من يحادثه . ينفضح هذا النداء الخفي فيظهر على أعماله التي لا يفسر عمل منها إلا بالتفاني في خدمة السلطة، ان رجلاً حاله كذلك ظاهره الدستور وباطنه الاستبداد . في لسانه القوة وفي قلبه الضعف . في كلامه المساواة الديموقراطية وفي عقله هوس التفاضل بين الطبقات ليس مفضل جدي . مثل هذا الفكر أيضاً يستحيل أن ينتج إلا نتيجة سيئة على الأخلاق والمبادىء ، بل على الأمة وتمشيها نحو الدستور .

* * *

ومن هؤلاء من قل فهمه للاشياء . ولكنه مع ذلك فيلسوف بالطبع — كما يرى على الأقل — فيقول لك تلك كلها نظريات في نظريات ، وما النظريات بمخلصة الأمم مما هي فيه من الشرور الذاتية، ولا الأطماع الأجنبية، فأعدوا لهم من قوة و . . . الى آخر هذه الفلسفة السوداء . مهلاً أيها الحكيم: إني أشك كثيراً في أنك تأتي أبسط الاعمال من غير أن يتقدم عملك القصد أو النية ، وانه يوجد في نفسك جزء معنوي يتقدم كل عمل حسي من أعمالك.

فهل تسمح للامة أيضاً وهي كائن حي مثلك أن تفكر هي أيضاً قبل أن تعمل، وما فكر الأمة في مصلحتها إلاّ نظرية ، فكيف تهرب من النظريات . والله شهيد ان القائلين بهذا المذهب ـ يريدوننا قبل أن نخطو خطوة الى الدستور ـ على أن نكون في أعمالنا كالانكليز الذين مضى على كسبهم للدستور سبعة قرون ، على ان الانكليز أنفسهم لاحياة لهم إلاّ بالنظريات، فالنظرية هي القلب ، والعمل هو اليد ، ووالله ما تحرّكت يد في جسم مات قلبه .

* * *

ألا ان طريق الحق واضح ، وسياسة مصر قد كشف الزمان عنها كثيراً من أستار الإبهام التي كانت تغشيها ، فما على الناس إلاّ أن يضعوا لتقدمهم قاعدة ان الحرية الشخصية محترمة ، وان كل سلطة هي للأمة ، وان تقديس السلطات ايقاع للأمة في أخزى مراتب الاستبداد ، وان أول الاعمال أعمال القلوب، فاذا تمكنت من القلوب نظرية الدستور فما هي إلاّ فترة حتى تكسبه الأمة .